

خفايا إغلاق «الجزيرة ترك»: «الباب اللي يجيك منه الريح سده واستريح»

الأسرة القطرية الحاكمة تهتم بصورة قناة الجزيرة وسمعتها أكثر من اهتمامها بالغاز



السياسة تحكم قناة الجزيرة

وأكد مسؤول بإدارة التحرير أن 15 صحافيا في القناة دعموا احتجاجات منتزه غيزي بتركيا، وكانت مواقفهم واضحة على موقع تويتر. وتم طردهم رغم ادعاء «الجزيرة ترك» باستقلالية العاملين فيها. وكانت إدارتها حذرة في تعاملاتها مع الحكومة التركية. وتتواصل التوترات بين الجزيرة العربية وأنقرة إلى اليوم. ففي نوفمبر الماضي، انتقدت «تي.آر.تي» و«تي.آر.تي.ورلد» قناة «الجزيرة» لطريقة تحديثها عما كان يجري في شمال سوريا، لكن لا يمكن التوصل كثيرا على تغطية الجزيرة العربية للأحداث التركية باعتبارها لا تهتم الجمهور التركي ولا يتابعها.

رئيس مجلس إدارة الجزيرة ترك، إلى موقع «ميدل إيست.آي». وأوضح أن إغلاق القناة جاء نتيجة للتغييرات الداخلية والضغوط الخارجية التي سلطتها مجموعة من الحكومات المختلفة على هذا المنفذ الإعلامي المهم. وقال «كان هدف قناة الجزيرة ترك» الرئيسي يكمن في إنشاء قناة تلفزيونية إقليمية مؤثرة مقرها إسطنبول. وكولعة رات قطر أن الجزيرة نمت بسرعة كبيرة وقررت تقليص حجمها. ولعب ضغط السعودية والإمارات دورا في قرارها». وبدأ انتداب الصحافيين وتجربة المحتوى منذ عام 2011. واستثمرت الملايين من الدولارات في القناة الجديدة ثم أغلقتها في سنة 2017.

ذلك العام، حيث تعرف قطر بدعمها للإخوان، وكانت الضربة التي تلقوها عند الإطاحة بمرسي كفيلا لإدراكها بأن المنطقة أصبحت تسير في اتجاه مختلف عن الذي توقعته في بداية الأمر. وأضاف زينغين أن الأسرة القطرية الحاكمة تهتم بصورة قناة الجزيرة وسمعتها، حيث يعتبر أنها أهم من مواردهم الغازية عندما يتعلق الأمر بالتأثير على الساحة العالمية. ولأنهم كانوا مصرين على حمايتها، جاءت خطوة إغلاق «الجزيرة ترك» بهدف حماية صورة القناة وحفظ العلاقات الإستراتيجية التي تجمع قطر برهان كور أوغلو، الذي تولى منصب

أردوغان. وأشار المصدر إلى أن هذه العوامل هي التي زعزت ثقة أنقرة في القناة وحطمتها. وبدأت الحكومة العمل على مشروع بديل لا يحتاج الجزيرة، وأصبح معروفا باسم قناة «تي.آر.تي. وورلد». ونقل الموقع عن مصدر مطلع على ما كان يحدث داخل الحكومة القطرية أن خطط الإعلام تغيرت مع صعود الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى السلطة في 2013. فتحت ضغط أميركي، أجبرت الجزيرة على تغيير بعض من مواقفها والتخفيف من عملياتها وهو ما برز في إغلاق قناة «الجزيرة أميركا» في 2016. وذكر جوركان زينغين سببا آخر في التحول الذي شهدته الجزيرة في 2013، ويرجع إلى التطورات في مصر

أطلقت الدوحة قناة الجزيرة ترك في عام 2014 لاهتمامها بالحليف التركي الذي تجمعها معه سياسة إعلامية واحدة تتمثل في دعم المتشددين الإسلاميين، لكنها وجدت نفسها في ورطة، فنقل قصص الشارع التركي يغضب السلطات ويهدد بتوتر العلاقات معه.

أنقرة - كشف رئيس التحرير السابق في قناة «الجزيرة ترك» الأسباب الكامنة وراء إغلاق القناة بعد سنوات قليلة على إطلاقها، موضحا أن الدوحة وجدت نفسها أمام مصدر إضافي للمشاكل، ففكرت التضحية بالملايين من الدولارات، مقابل الخروج من ورطة قناة لا تستطيع أن تديرها كما ترغب.

وتحوّلت النزاع الإعلامية التي توظفها الحكومة القطرية لنشر أجندتها السياسية إلى مصدر للقلق، إذ أن نقل القناة لقصص الشارع ونبض المواطن التركي، ومنحها للمعارضة التركية منبرا على منصفها يعني صداما مباشرا مع السلطات التركية، التي ترغب الدوحة في إرضائها، في حين أن التزام سياسة تحريرية موالية للحليف التركي سيجعل القناة لا تختلف عن المنصات التركية المحلية ذات الصوت الواحد، وبالتالي لن تلقى القناة القطرية قبولا لدى شريحة واسعة من الجمهور التركي.

جوركان زينغين: إغلاق

«الجزيرة ترك» بهدف حماية صورة القناة وحفظ العلاقات الإستراتيجية التي تجمع قطر بتركيا

وقال جوركان زينغين، رئيس تحرير سابق بـ«الجزيرة ترك»، في حوار مع موقع «ميدل إيست.آي»، أن فكرة إنشاء قناة تبث الأخبار على مدار الساعة كامل أيام الأسبوع إلى جانب منصة رقمية تحطمت بسبب السياسة الدولية. وأكد أن «الجزيرة ترك» لم تشرح السبب الذي دفعها إلى تغيير رأبها في القناة بعد كل هذا الاستثمار. لكن متابعين اشاروا أن قرار القطريين التخلي عن منفذ إعلامي، يعود إلى أنه يمكن أن

معالجة تقشفية لأزمة الصحافة المصرية تتجاهل تحسين المحتوى

خطة حكومية تفسح المجال لوقف العديد من الإصدارات

الحقيقية التي تعاني منها، لأن الترحل الإداري يكمل في الأقسام الإدارية التابعة لها وليس في الصحافيين الذين يشكلون أقل من ربع العاملين. وأوضح لـ«العرب»، أن إيقاف ضخ دماء جديدة في وسائل الإعلام بشكل عام يؤدي إلى موتها سريعا، لأن الوسائط الحديثة التي تقول الحكومة إنها ستشكل أساس عمل المؤسسات في المستقبل بحاجة إلى عناصر شبابية حيوية تمكنها من مواكبة تطورات الإعلام الرقمي وليس صحافيين اعتادوا على الصحافة النمطية.



عصام كامل
إيقاف ضخ دماء جديدة في وسائل الإعلام يؤدي إلى موتها سريعا

وأشار إلى أن الحكومة ستكون الخاسر الأكبر حال تصفية المؤسسات القومية التي تشكل العمود الفقري للصحافة المصرية، بالتالي فهي تحاول أن تبحث عن حلول اقتصادية دون النظر إلى المشكلة المهنية الرئيسية التي تعترف بها وتكتم في عدم قدرة وسائل الإعلام على التعبير عن الأوضاع. ويذهب صحافيون للتأكيد على أن انكماش الإعلام الرسمي وعدم السماح لنظيره الخاص بالتعدد والتوسع سوف يؤدي إلى تقادم المشكلات، لأن ذلك يفسح المجال أمام الإعلام الاجتماعي ليصبح مهيمنًا على احتياجات الجمهور المعرفية.

وبعث أسامة هيكل، وزير الدولة للإعلام، برسائل طمأنة للعاملين بتلك المؤسسات، وأكد على أن الحكومة مستمرة في مساندة الصحف القومية، لكن يجب أن يكون هناك تقييم ومحاسبة على الأداء، مع ضرورة الاستفادة من إمكانات كل مؤسسة. وتؤكد تقديرات الهيئة الوطنية للصحافة أن ديون المؤسسات الرسمية شهدت ارتفاعا خلال العامين الماضيين، وصلت إلى مليار و100 مليون دولار تقريبا مطلع العام الماضي، بعد أن كانت 700 مليون دولار قبل نحو عامين. وبدأت المؤسسات الصحافية الكبرى، الأهرام وأخبار اليوم ودار التحرير، منذ حوالي ثلاثة أعوام إجراءات موسعة لاستثمار أصولها بالتنسيق مع وزارات: الصناعة والاستثمار والمالية وقطاع الأعمال، محاولة توجيهها بشكل سليم لتخفيض الديون، غير أن النتائج لم تظهر تحسنا على المستوى الاقتصادي. وتتخلص مشكلات الصحافة المصرية في محدودية الخيارات أمام تطويرها، ويرجع ذلك إلى ظروف عدة، بعضها يرتبط بالقائمين عليها الذين تتولد داخلهم مقاومة كبيرة للتغيير والخروج من النمط التقليدي للصحافة، والبعض الآخر يرتبط بضيق مساحة الحريات الممنوحة لها كي تستطيع جذب الجمهور. وأكد عصام كامل، رئيس تحرير صحيفة فينو (خاصة)، أن الحكومة المصرية تفتقد إلى الرؤية الواضحة في قراراتها المرتبطة بإعادة الهيكلة، والقرارات الصادرة أخيرا أكبر دليل على تحبطها وعدم وعيها بالإشكالية

وعبرت قرارات الحكومة عن رغبة حثيثة في التخلص من الدعم الذي تقدمه لهذه المؤسسات، والدفع باتجاه الاعتماد على مواردها فقط، على أن يكون تدخلها في أضييق الصدود، ومن دون أن تضع خططًا تضمن جذب القراء للصحف، واقتصاد رؤيتها على التحول من الورقي إلى الإلكتروني، ما يجعل الأزمة مستمرة. ومن المتوقع أن تنعكس قرارات الحكومة على تقليص أعداد العاملين في المؤسسات القومية والذين يبلغ عددهم 22 ألف صحافي وعامل وإداري في ثمان مؤسسات تتبع الهيئة، وسيكون ذلك ضمن خطط إعادة الهيكلة التي تحدثت عنها الحكومة سابقا ولم تنفذها فعليا. وأشارت القرارات جدلا واسعا في أوساط الصحافيين بعد أن أضخوا ينتظرون مصيرا غامضا، تحديدا ممن خطوا الـ60 عاماً الذين استفادوا من قرارات الديون، غير أن النتائج لم تظهر الحكومة الأخيرة تعني خروجهم من الخدمة، والحال كذلك بالنسبة للمئات من الصحافيين الشباب ممن لم يصدر أي قرار بتعيينهم بعد. ويرى خبراء الإعلام، أن هناك تغييرا ملحوظا في إستراتيجية التعامل مع العاملين بالصحف القومية، بعد أن ذهبت جميع القرارات السابقة باتجاه عدم المساس بهم، وركزت على البحث في ما يمكن توفيره لحل الأزمات المالية، ويعني هذا التغيير أن الحكومة لم تعد تنظر للصحف الرسمية باعتبارها الظهير السياسي الوحيد لها في ظل الهيمنة على مؤسسات صحافية خاصة، وبالتالي فكل المنصات تؤدي نفس الدور.

والاقتصادي للمؤسسات، وتضمنت دراسة الأنشطة الخاسرة بما في ذلك الإصدارات وفقاً لجدول زمني مدته 6 أشهر بعدها يجري اتخاذ قرار بشأن استمرارها من عدمه، وتفعيل أدوات الشفافية والمحاسبة ونشر الميزانيات في موعدها، ومحاسبة القيادات أولا بأول عما يحدث من أخطاء. وتفسح الخطة الجديدة المجال أمام إمكانية إغلاق العديد من الإصدارات الخاسرة، وفتح الباب أمام إمكانية تغيير بعض الكوادر التي تتولى إدارة المؤسسات والاستعانة بغيرها ممن لديها خبرات تمكنها من تنفيذ الخطط الاقتصادية وليس الإعلامية.

الشان، خاصة أنه جرى من دون دعوتها، في حين أنها تمثل حوالي ستة آلاف صحافي يعملون في الصحف القومية وحدها، ويشكلون نصف الجمعية العمومية للنقابة تقريبا. وأضاف أن الحكومة تعاملت مع أزمات المؤسسات الصحافية باعتبارها جدرا تبحر إعادة ترميمها من دون النظر إلى البشر الذين يقعون داخلها، والاجتماع عطل حقا قانونيا الصحافيين الذين وصلوا سن المعاش، بعد أن منح الهيئة الوطنية حقا في التمديد لهم بالتنسيق مع مجالس إدارات الصحف. وقدم كرم جبر، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، خطته للإصلاح الإداري



قرارات الحكومة لا تجذب القراء



أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - فضّلت الحكومة المصرية التعامل مع أزمات الصحف الرسمية من زاوية اقتصادية فقط، وذهبت باتجاه اتخاذ إجراءات تقشفية صارمة لمواجهة الخسائر التي تعاني منها، وطالت هذه المرة الصحافيين من دون النظر إلى المشكلات المهنية التي تسببت في عزوف عدد كبير من الجمهور عنها، وهو ما يعتبره العديد من خبراء الإعلام مقدمة لتصفيتها لاحقا. عقد مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء المصري، الأحد، اجتماعا موسعا مع وزراء المالية والإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة المسؤولة عن إدارة الصحف القومية، ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحافية، لوضع رؤية صارمة لأزمات الصحف الرسمية التي تحولت إلى صداد مزمن في رأس الحكومة.

وخلص الاجتماع إلى وقف التعيينات الجديدة في أي صحيفة حكومية، ومنع التمديد فوق سن المعاش (60 سنة)، إلا لبعض الكتاب وعند الضرورة القصوى، وتسوية ديونيات المؤسسات باستغلال أصولها التي تمتلكها، ودراسة موقف كل الإصدارات واتخاذ موقف حاسم بشأنها. وقال عمرو بدر، عضو مجلس نقابة الصحافيين لـ«العرب»، إن النقابة ستعقد اجتماعا الخميس المقبل، لمناقشة موقف الحكومة والهيئة الوطنية للصحافة، وإعلان وجهة النظر المهنية في هذا